

Distr.: General  
4 August 2015  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٢٠ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

التنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بما في ذلك نتائج مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، تلبية لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٢١٩. ويعرض التقرير إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ والآثار المترتبة عليه بالنسبة لتنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥، والانتقال من إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، كما يقدم لمحة عامة عن المبادرات الأخرى المنفذة لتقديم الدعم له.

ويسعى إطار عمل سينداي إلى "الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل المعيشة والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والبلدان". ويجوّل الإطار التركيز من إدارة الكوارث إلى إدارة مخاطر الكوارث، مع التشديد على تحسين فهم مخاطر الكوارث وتعزيز

\* A/70/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

020915 310915 15-13043 (A)



إدارة المخاطر من أجل تحسين إدارة مخاطر الكوارث، والاستثمار في الحد من أخطار الكوارث من أجل تعزيز القدرة على الصمود، وتحسين مستوى التأهب للكوارث بفعالية، و”إعادة البناء على نحو أفضل“. ويجب أن تضطلع الدول على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي بأعمال مركزة داخل كل قطاع وفي جميع القطاعات، وذلك في تلك المجالات الأربعة ذات الأولوية. وبهذه الطريقة، فإن الأهداف العالمية السبعة التي ينطوي عليها إطار سينداي والمتعلقة بالحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الجديدة. ومن الحيوي تبادي توليد مخاطر جديدة والحد من المستويات الحالية للمخاطر من أجل القضاء على الفقر والحد من التعرض للظواهر الجوية البالغة الشدة التي يسببها تغير المناخ.

## أولا - حالة مخاطر الكوارث

١ - بعد خمسة وعشرين عاما على إعلان العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، وبعد مرور عشر سنوات على إقرار الأمم المتحدة لإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، لا تزال مخاطر الكوارث العالمية تتراكم بوتيرة أسرع من وتيرة الحد منها. ووصلت الخسائر الاقتصادية إلى متوسط يتراوح بين ٢٥٠ بليون دولار و ٣٠٠ بليون دولار في السنة، مما يضر بشكل خطير باستقرار النمو الاقتصادي في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل ويقوّض مكاسب التنمية في المجتمعات المحلية الضعيفة.

٢ - وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في مجال نشر ثقافة الحد من مخاطر الكوارث في جميع أنحاء العالم على مدى العقد الماضي الذي تم فيه تنفيذ إطار عمل هيوغو، فإن المجتمع الدولي يسير نحو حالة من الجمود بينما الخسائر الاقتصادية تتنامى في وقت لا تزال معدلات الوفيات فيه مرتفعة على نحو مستعصٍ في أنحاء عديدة من العالم. ويبرز "تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٥: تحقيق التنمية المستدامة - مستقبل إدارة مخاطر الكوارث"، الذي أطلق في آذار/مارس ٢٠١٥ في نيويورك، الحاجة الملحة إلى معالجة العوامل الكامنة التي تؤدي إلى مفاومة أثار الأخطار الطبيعية والكوارث التكنولوجية والبيولوجية. أما الأسباب الكامنة وراء المخاطر التي تسهم بشكل أكبر في زيادة مستويات المخاطر العالمية فهي الفقر، وعدم المساواة، وتغير المناخ وتقلباته، والتوسع الحضري السريع وغير المخطط له، والافتقار إلى إدارة مسؤولة للأراضي، والعوامل المفاومة مثل التغير الديمغرافي، والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية، وتدهور النظم الإيكولوجية. وبحسب تقييم المخاطر على الصعيد العالمي من منظور متعدد الأخطار باستخدام تقنية قائمة على النماذج الاحتمالية، وهو تقييم استحدثه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وشركاؤه، تُقدّر المخاطر السنوية المترتبة فقط على الزلازل والفيضانات والأعاصير المدارية والأمواج السنامية بما قدره ٣٦٠ بليون دولار.

٣ - أما أكبر كارثة فناكة وحيدة ناجمة عن مخاطر طبيعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فكانت نتيجة زلزالين وقعا في وادي كاتماندو، نيبال، في ٢٥ نيسان/أبريل و ١٢ أيار/مايو ٢٠١٥. ويدل حجم الأثر الذي خلّفته الكارثة إلى أنه كان من الممكن القيام بالمزيد من أجل معالجة عوامل الخطر الكامنة. وبفضل جهات فاعلة تشمل اتحاد نيبال للحد من المخاطر والجمعية الوطنية لتكنولوجيا الزلازل في نيبال، أُنجزت بعض الأعمال في السنوات الأخيرة في مجال إدخال تعديلات تحديثية على عدد قليل من المدارس والمرافق الصحية، ولكن

كما هو الحال في العديد من البلدان المعرضة للمخاطر، لا يزال التحدي يتمثل في توسيع نطاق ذلك العمل. وتمثل احتياجات الإنعاش البالغ قدرها ٦,٦ بلايين دولار أكثر من ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وتشير التقديرات الأولية إلى أن مليون شخص قد وقعوا في براثن الفقر نتيجة تلك الكوارث، في الوقت الذي كان يتوقع فيه أن تفني نيبال بعض الأهداف الإنمائية للألفية. وتشكل تلك الكارثة نموذجا على التحديات التي تواجهها البلدان ذات الدخل المنخفض، ولا سيما في حالات الكوارث الشديدة.

٤ - ويشكل تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا حالة طوارئ خطيرة في مجال الصحة العمومية تثير القلق على الصعيد الدولي كما أنه أكبر الحالات المسجلة لتفشي فيروس إيبولا وأكثرها تعقيدا. وترتب على انتقال العدوى بشكل واسع وكثيف عواقب صحية واجتماعية واقتصادية خطيرة. وهذا يعكس ضرورة إدماج الضرورة المبيّنة في إطار سينداي للحد من أخطار الكوارث ضمن النظم الصحية الوطنية، وضرورة تطوير قدرات العاملين في مجال الصحة على فهم مخاطر الكوارث. فمرض إيبولا وغيره من الأوبئة يسلب الضوء على ضرورة تعزيز القدرة على المستوى القطري في مجال إدارة مخاطر الكوارث في قطاع الصحة وتنفيذ اللوائح الصحية الدولية وبناء نظم صحية قادرة على الصمود.

٥ - وأثيرت محنة الدول الجزرية الصغيرة النامية في افتتاح مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث الذي عُقد في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٥ في سينداي، اليابان، عندما قدم رئيس فانواتو إحاطة للمشاركين عما خلّفه إعصار بام، وهو إعصار من الفئة الخامسة، في ذلك اليوم من موت ودمار في دولته المؤلفة من عدة جزر متناثرة. وبجميع المقاييس، كان أداء المكتب الوطني لإدارة الكوارث في فانواتو والصليب الأحمر في فانواتو جيدا على صعيد إرسال الإنذارات المبكرة وإنقاذ الأرواح، ولكن الإعصار خلّف الكثير من السكان دون مأوى وعرضة للأمراض المنقولة مع بدء موسم الأمطار. وتفيد تقارير مصرف التنمية الآسيوي بأن اقتصاد فانواتو نما بنسبة ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٤، ولكن من المرجح أن يتراجع هذا الرقم في عام ٢٠١٥ في أعقاب إعصار بام. ولحقت أضرار واسعة النطاق بشبكات الطاقة الكهربائية، كما أن نسبة تصل إلى ٩٦ في المائة من المحاصيل قد دمرت. وبلغ عدد المنازل التي دُمرت أو لحقت بها أضرار نحو ١٤ ٠٠٠ منزل. وهذا واقع يهدد العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية القلقة من ارتفاع مستوى سطح مياه البحر والظواهر الجوية البالغة الشدة وغيرها من آثار تغير المناخ، التي تؤدي إلى زيادة مستويات الانكشاف والضعف في كثير من أنحاء العالم.

٦ - وكانت الكوارث المتكررة والصغيرة الحجم من سمات العام الماضي. فالمناطق الحضرية والريفية على حد سواء، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، تشهد كوارث تقوّض التنمية. والمخاطر الممتدة المرتبطة بالأعداد الكبيرة من الكوارث الصغيرة المتكررة تتصل في المقام الأول بالفيضانات المفاجئة والانهيارات الأرضية والفيضانات في المناطق الحضرية والعواصف والحرائق والأحداث المحلية الأخرى لا يتم تسجيلها في إطار نماذج المخاطر العالمية؛ كما أن الخسائر المترتبة عليها لا يبلغ عنها دولياً. وعندما تتجسد المخاطر الممتدة على شكل أضرار وخسائر فعلية، عادة ما يتم استيعابها من جانب الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض والمجتمعات المحلية والمؤسسات التجارية الصغيرة. وعلى مدى العقد الماضي، ارتبط ما يعادل ٩٤ مليار دولار من الخسائر المبلغ عنها بالمخاطر الممتدة في البلدان والأقاليم الـ ٨٥ التي تتوافر بشأنها بيانات، استناداً إلى تقرير التقييم العالمي، مما يمثل تدهوراً مستمراً في أصول التنمية، مثل المنازل والمدارس والمرافق الصحية والطرق والبنية التحتية المحلية الأخرى.

٧ - وسيكون من الممكن، عبر تحسين منهجية البحث، توفير فهم أوضح للكيفية التي يتغير بها الانكشاف أمام الخطر والضعف إزاءه في جميع أنحاء العالم والأثر الذي يخلّفه على التنمية تغير مستويات الخطر. ويشكل توفير بيانات جيدة النوعية عن الأخطار والتركيب الديمغرافية ومدى ضعف الأصول المادية أمراً بالغ الأهمية. ويتواصل العمل على وضع قواعد البيانات الوطنية للخسائر الناجمة عن الكوارث، التي بلغ عددها ٨٢ بحلول منتصف عام ٢٠١٥.

## ثانياً - مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث

٨ - كان مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي عقد في سينداي في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥، المؤتمر الأول ضمن سلسلة من مؤتمرات الأمم المتحدة المقرر عقدها في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ من أجل تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويُتوخى من الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي، وهي إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، أن تكمّل وتعزز النتائج المتوقعة الأخرى من المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث).

٩ - وقدمت عدة جهات مانحة الدعم لعملية كفالة المشاركة الكاملة في وضع إطار سينداي من جانب المجموعات الرئيسية وغيرها من المشاركين من المجتمع المدني، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والقطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة. ويجدر تسليط الضوء في هذا الصدد على الدعم السخي المقدم من سويسرا التي استضافت العملية التحضيرية، واليابان التي استضافت المؤتمر العالمي.

١٠ - وحضر المؤتمر العالمي أكثر من ٦ ٥٠٠ مندوب، بمن في ذلك ٢٥ من رؤساء الدول والحكومات ونواب الرؤساء وما يربو على ١٠٠ من الوزراء. وشمل الجزء الحكومي الدولي إسهامات فنية من جميع أصحاب المصلحة تم تقديمها في إطار خمسة من اجتماعات المائدة المستديرة المعقودة على مستوى الوزراء وثلاثة حوارات رفيعة المستوى بشأن إقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين حضرها ممثلو المجموعات الرئيسية وغيرهم من أصحاب المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت ٣٤ جلسة مع أصحاب المصلحة المتعددين، تم فيها التركيز على التقدم المحرز في إطار عمل هيوغو والمخاطر الناشئة والالتزامات المتعهد بها لتنفيذ إطار سينداي. وخارج الحدود الرسمية للمؤتمر العالمي، تم عقد أكثر من ٧٠٠ من الاجتماعات الجانبية المحلية والدولية في إطار المنتدى العام، حضرها أكثر من ٥٠٠٠٠ شخص.

١١ - واستقطب المؤتمر العالمي مستوى مشاركة غير مسبوق من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ اعتُبر هذا المؤتمر الاجتماع الأكثر خلواً من الحواجز الذي تعقده الأمم المتحدة حتى الآن. فكان من السهل على ذوي الإعاقة الوصول إلى مكان انعقاد المؤتمر، وكذلك الاطلاع على أعماله إذ تم توفير الترجمة الشفوية للغة الإشارة وتوفير الوثائق بطريقة بريل وإظهار نص الكلام المسموع. كما أن المؤتمر كان ممتثلاً للالتزام الأمم المتحدة بأن تكون "مقتصدة في استخدام الورق"، حيث كانت نسبة الطباعة قليلة بالمقارنة مع المؤتمرات الدولية الأخرى.

### ثالثاً - إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠

١٢ - في ١٨ آذار/مارس، اعتمد المؤتمر العالمي إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ ليخلف إطار عمل هيوغو وأقرته الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٢٨٣ المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

١٣ - وإطار سينداي هو نتيجة مشاورات تشمل جميع أصحاب المصلحة في الفترة بين آذار/مارس ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٤ ومفاوضات حكومية دولية جرت من تموز/

يوليه ٢٠١٤ إلى حين اختتام المؤتمر العالمي. وشملت المداولات التي جرت في الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠١٣ والبرامج الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث والأجزاء الوزارية التابعة لها التي عُقدت طوال عام ٢٠١٤.

١٤ - ويحدد إطار سينداي فهجا واسع النطاق محوره البشر للحد من أخطار الكوارث وينطبق على أخطار الكوارث الصغيرة والواسعة النطاق الناجمة عن الأخطار الطبيعية أو الأخطار التي من صنع الإنسان، وما يتصل بذلك من أخطار ومخاطر بيئية وتكنولوجية وبيولوجية. ويُتوخى من الإطار أن يُسترشد به في إدارة مخاطر الكوارث في مجال التنمية من منظور متعدد الأخطار على جميع المستويات، وكذلك داخل جميع القطاعات وفي ما بينها. ويجب توافر قيادة والتزام سياسيين قوين لتحقيق النتائج.

١٥ - ويتضمن إطار سينداي دعوة إلى تحويل التركيز من إدارة الكوارث إلى إدارة المخاطر، وتنفيذ التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والسياسات المتصلة بالبيئة وتغير المناخ التي تحول دون نشوء مخاطر جديدة وتحد من المخاطر القائمة وتعزز القدرة على التحمل. وبالتالي، يمكن استخدام إطار سينداي لتفسير الصكوك الأخرى بحيث يُكفل، عند تنفيذها، أخذ المخاطر في الحسبان وإدارتها.

١٦ - وتركز النتائج المتوقعة على الحد من أخطار الكوارث بالإضافة إلى الحد من الخسائر، ويمكن اعتبار الخسائر في ذلك السياق مؤشرات على التنمية غير المراعية للمخاطر وبالتالي غير المستدامة. وتطرح الأهداف العالمية السبعة إمكانية قياس التقدم المحرز مقابل النتائج المتوقعة، في حين أن آليات الرصد المتصلة بها توفر معلومات عن كيفية مواصلة تعزيز السياسات وآليات التنفيذ ذات الصلة عبر القطاعات. وهذه الأهداف السبعة مترابطة ويعزز بعضها بعضاً.

١٧ - والأهداف العالمية السبعة التي يتضمنها إطار سينداي هي التالية:

(أ) الحد بدرجة كبيرة من الوفيات الناجمة عن الكوارث على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠، بهدف خفض متوسط الوفيات الناجمة عن الكوارث على مستوى العالم لكل ١٠٠ ٠٠٠ فرد في العقد ٢٠٢٠-٢٠٣٠ مقارنة بالفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥؛

(ب) الحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص المتضررين على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠، بهدف خفض الرقم المتوسط على مستوى العالم لكل ١٠٠ ٠٠٠ فرد في العقد ٢٠٢٠-٢٠٣٠ مقارنة بالفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥؛

(ج) خفض الخسائر الاقتصادية الناجمة مباشرة عن الكوارث قياساً على النتائج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام ٢٠٣٠؛

(د) الحد بدرجة كبيرة مما تلحقه الكوارث من أضرار بالبنية التحتية الحيوية وما تسببه من تعطيل للخدمات الأساسية، ومن بينها المرافق الصحية والتعليمية، بطرق منها تنمية قدرتها على الصمود في وجه الكوارث بحلول عام ٢٠٣٠؛

(هـ) الزيادة بدرجة كبيرة في عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠؛

(و) الزيادة بدرجة كبيرة في تعزيز التعاون الدولي مع البلدان النامية من خلال إيجاد الدعم الكافي والمستدام لتكملة أعمالها الوطنية المنجزة في سبيل تنفيذ هذا الإطار بحلول عام ٢٠٣٠؛

(ز) الزيادة بدرجة كبيرة في ما هو متوافر من نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة ومن المعلومات والتقييمات عن مخاطر الكوارث وفي إمكانية استفادة الناس بها بحلول عام ٢٠٣٠.

١٨ - وستساعد صياغة أولويات العمل الأربع وفقاً للمستويات المحلية والوطنية، وكذلك الإقليمية والعالمية، على تركيز الجهود وتعزيز التعاون. ويحدد إطار سينداي أيضاً المسؤولية المشتركة بين أصحاب المصلحة والدور المهم الذي يمكن أن يقوموا به في الحد من مخاطر الكوارث، ولا سيما مساهماتهم المتوقعة في تنفيذ أولويات العمل.

١٩ - ويركز إطار سينداي على ضرورة تحسين فهم مخاطر التعرض للكوارث في جميع أبعادها، وخصائص أوجه الضعف والأخطار؛ وتعزيز إدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك المنظومات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث؛ والمساءلة في إدارة المخاطر؛ وضرورة التحضير "لإعادة البناء بشكل أفضل"؛ وتوجيه نداء قوي من أجل تعزيز استخدام العلم والتكنولوجيا في وضع السياسات؛ وتعبئة استثمارات تراعي المخاطر من أجل تجنب نشوء مخاطر جديدة؛ وقدرة الهياكل الأساسية الحيوية على مجابهة الكوارث، بما في ذلك الهياكل الأساسية الصحية، والتراث الثقافي وأماكن العمل؛ ودور السلطات والمجتمعات المحلية.

٢٠ - ويدعو إطار سينداي إلى تعزيز التعاون الدولي والشراكة العالمية وسياسات الجهات المانحة وبرامجها الواعية بالمخاطر، بما في ذلك الدعم المالي والقروض من المؤسسات المالية الدولية، ويقر بأهمية المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات الإقليمية، وكذلك



المتدييات الوطنية، من قبيل آليات كفالة الاتساق بين الخطط، ورصد التنفيذ واستعراضه بشكل دوري، بما في ذلك الأهداف.

٢١ - وتكتسي المبادئ التوجيهية أهمية فيما يتعلق بتنفيذ أولويات العمل الأربع. وتتسم ستة مبادئ بأهمية خاصة وتحدد المسؤولية الرئيسية الملقاة على عاتق الدول المتمثلة في تفادي مخاطر الكوارث والحد منها، بسبل منها التعاون؛ وتحمل المسؤولية المشتركة بين السلطات المركزية والسلطات المحلية والقطاعات وأصحاب المصلحة؛ وحماية الأشخاص وممتلكاتهم مع تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية؛ وإشراك كافة أطراف المجتمع؛ وإشراك جميع مؤسسات الدولة ذات الطابع التنفيذي والتشريعي على الصعيدين الوطني والمحلي؛ واتساق السياسات والخطط والممارسات والآليات في مختلف القطاعات والخطط.

تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠

٢٢ - سيستفيد تنفيذ إطار سينداي من الجهود الجارية التي بدأت الدول تبذلها بالفعل بموجب إطار عمل هيوغو. ولا بد من تحقيق عملية انتقال سلسة من إطار عمل هيوغو إلى إطار سينداي لكفالة عدم انقطاع المبادرات الجارية ريثما يتم إدماج العناصر الجديدة المتفق عليها في سينداي تدريجياً. ويسرني أن أشير إلى أن هذا يحدث بالفعل بسرعة كبيرة في جميع المناطق. ففي غضون أشهر من اعتماد المؤتمر العالمي لإطار سينداي، التأمّت تجمعات رئيسية في الأمريكتين وآسيا وأفريقيا بغرض السعي لوضع خطط عمل لتنفيذ إطار سينداي. وسيعقد اجتماع في أوروبا لمناقشة التنفيذ في وقت لاحق من هذا العام. وبإبادر العديد من البلدان إلى ترجمة إطار سينداي إلى لغاته الوطنية.

٢٣ - وعلى الصعيد الوطني، ستحتاج الدول إلى تحديد جهات تنسيق لتنفيذ إطار سينداي. وبذلك، ربما تود الدول أن تنظر في كفالة مراعاة الطابع الشامل للحد من مخاطر الكوارث وتمكين جهات التنسيق من تمثيل جميع القطاعات.

٢٤ - ثم إن الهدف المتفق عليه بإحداث زيادة كبيرة في عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠ قد يسوغ الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص خلال السنوات القادمة لتقييم مخاطر الكوارث، وتحديد خطوط الأساس لاتجاهات المخاطر ووضع الاستراتيجيات وفقاً لذلك. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، بدأ عدد من الدول بالفعل عمليات تقييم ومناقشات بين المؤسسات بشأن ما قد يكون ضرورياً لتنفيذ إطار سينداي.

٢٥ - ويتطلب تنفيذ إطار سينداي تحسين فهم المخاطر. ويدعو الإطار إلى تحسين سبل وضع ونشر منهجيات وأدوات قائمة على العلم بغية تسجيل وتبادل البيانات المتصلة بالخسائر الناجمة عن الكوارث والبيانات والإحصاءات المصنفة ذات الصلة بالموضوع، بالإضافة إلى تعزيز وضع نماذج لمخاطر الكوارث وتقييمها ورسم خرائطها ورصدها وتعزيز نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة دعماً لاتخاذ القرارات بطريقة تتسم بالدراية بالمخاطر.

٢٦ - وسيتم تحديث مرصد إطار عمل هيوغو ليعكس إطار سينداي. وسيتولى الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات الذي أنشأته الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ وضع المؤشرات التي ستستخدم لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف العالمية. وسيبدأ رصد إطار سينداي في عام ٢٠١٧، حالما يتم الاتفاق على خطوط الأساس. ويجري إعداد الاتصالات العالمية والتوجيهات العملية لمساعدة الدول وأصحاب المصلحة على تنفيذ إطار سينداي.

٢٧ - وجرى التعهد بما يربو على ٤٦٠ التزاماً طوعياً قبل انعقاد المؤتمر العالمي وأثناءه. واعتمد المؤتمر العالمي قراراً رحب فيه بإعلان أصحاب المصلحة عن التزامات طوعية للحد من مخاطر الكوارث ودعا إلى المزيد من الإعلانات عن الالتزامات الطوعية، وإقامة شراكات من أجل تنفيذ إطار سينداي. ويجري الاضطلاع بتحليل شامل، وإنشاء سجل على شبكة الإنترنت، ووضع آلية إبلاغ دعماً لتنفيذ أصحاب المصلحة لالتزاماتهم.

#### رابعاً - التعاون الدولي والشراكة العالمية

٢٨ - في إطار سينداي، سلم رؤساء الدول والحكومات بأهمية التعاون الدولي والشراكة العالمية في دعم البلدان النامية والبلدان الضعيفة والمعرضة بوجه خاص، عن طريق تعزيز توفير وسائل التنفيذ في مجال إدارة مخاطر الكوارث.

٢٩ - واكتسى التعاون الدولي طابعاً أساسياً في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي ونتائجه. ويشمل ذلك الدعم آليات من قبيل المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات والوسائل الإقليمية، بما في ذلك نظام الرصد التابع لإطار عمل هيوغو واستعراضات النظراء الطوعية فيما بين البلدان.

٣٠ - وستعقد الدورة المقبلة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠١٧ وستمثل فرصة هامة لتقييم الخطوات الأولية في تنفيذ إطار سينداي، بما في ذلك إجراء عمليات تقييم للمخاطر وتحديد خطوط الأساس، فضلاً عن تنفيذ الالتزامات الطوعية التي

تعهد بها أصحاب المصلحة. وستستفيد العملية التحضيرية للمنتدى العالمي من مداوالات المنتديات الإقليمية المقرر عقدها في عام ٢٠١٦.

٣١ - ودعا المؤتمر العالمي الجمعية العامة إلى النظر في إدراج استعراض التقدم المحرز على الصعيد العالمي في تنفيذ إطار سينداي باعتباره جزءاً من عمليات متابعتها للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة، بما يتوافق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة ودورات الاستعراض الشامل للسياسات التي تجري كل أربع سنوات، حسب الاقتضاء. ومع مواصلة المناقشات بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبشأن أساليب عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى، قد ترغب الدول الأعضاء في كفالة أن يُسترشد في خطط هيئات الأمم المتحدة وآلياتها الإدارية ذات الصلة بمداوالات المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات الإقليمية واستعراضها للتقدم المحرز في تنفيذ إطار سينداي.

٣٢ - وتتمتع الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات بمركز جيد يمكنها من دعم إدماج إدارة مخاطر الكوارث. وفي هذا السياق، تعمل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على وضع مشروع توصية عامة بشأن الأبعاد الجنسانية وتمكين المرأة في الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ. كما أن العمل الجاري الذي تقوم به لجنة القانون الدولي فيما يتعلق بحماية الأشخاص في حالات الكوارث مهم أيضاً.

٣٣ - وبات الحد من مخاطر الكوارث يُدرج بشكل متزايد في الأطر الدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة والمناخ والبيئة. وأحد الأمثلة على ذلك إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تنظر في مخاطر الكوارث في سياق الدول الجزرية الصغيرة النامية كما تفعل متابعة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، تتيح التطورات الأخيرة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف فرصة لإشراك قطاع البيئة وخبراته في دعم تنفيذ إطار سينداي، ولا سيما اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موقلاً للتطوير المائية، التي اعتمدت الأطراف فيها في الآونة الأخيرة قرارات تعزز النهج القائمة على النظم الإيكولوجية للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز الروابط مع خطط العمل الوطنية في مجال التنوع البيولوجي وإدارة الأراضي الرطبة المستدامة، على التوالي. وقد أُدرج الحد من مخاطر الكوارث ضمن أهداف وغايات التنمية المستدامة التي لا تزال قيد التفاوض، ومن الأهمية بمكان أن تظل الإحالات المحددة والملموسة إليها موجودة في النتائج النهائية لكفالة الاتساق في تنفيذ إطار سينداي وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٤ - وسيكون من الضروري أيضا كفالة الاتساق والتعزيز المتبادل للحد من مخاطر الكوارث في الاتفاقات والعمليات الدولية الأخرى لما بعد عام ٢٠١٥. ويمكن تحقيق ذلك بسبل عديدة منها على سبيل المثال إقرار إطار سينداي ونتائجه في الاتفاقات الدولية في المستقبل، وتعزيز وتحديد أولويات البرامج والشراكات التي تحقق فوائد متعددة في مختلف الاتفاقات، والمواءمة بين الأهداف والمؤشرات وشروط الرصد والإبلاغ.

٣٥ - وإنني أرحب بإنشاء الجمعية العامة لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وبمشاركة أصحاب المصلحة، من أجل وضع مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم المحرز بشأن الأهداف العالمية السبعة في إطار سينداي وتحديث التقرير المعنون "مصطلحات الحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠٠٩ المعتمدة لدى مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث". ويمكن أن تسهم النتائج المتوقعة من الفريق العامل في اتباع نهج متسق في تنفيذ الأطر الدولية.

٣٦ - وبناء على الاستعراض الأخير الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ستواصل منظومة الأمم المتحدة تعزيز الروابط بين أعمالها المعيارية والتنفيذية في ما يتصل بالحد من مخاطر الكوارث. ولهذا الأمر أهمية خاصة لأن منظومة الأمم المتحدة تدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية على الصعيد الوطني لتحسين إدماج الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار سينداي. وستمكن الدورة التالية من استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات الدول من النظر في الكيفية التي يمكن بها مواصلة تكييف أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية لكفالة زيادة التركيز على إدارة مخاطر الكوارث في سياق التنمية المستدامة.

٣٧ - وقد تعهد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق خلال المؤتمر العالمي بإدماج الحد من مخاطر الكوارث في برامج المنظومة وعملياتها. وجرى التأكيد من جديد على التزام المنظومة بإعطاء الأولوية للحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي، وعلى استعدادها لدعم الدول في تنفيذ إطار سينداي. وتقوم منظومة الأمم المتحدة حاليا بقياس مدى الفعالية في التصدي لمخاطر الكوارث والمناخ في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مع اضطلاع المنسقين المقيمين بالمسؤولية عن التنسيق في مجال الحد من مخاطر الكوارث ضمن أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وفي الوقت الراهن، تشمل نسبة ٧٩ في المائة من أطر العمل الحد من مخاطر الكوارث.

٣٨ - وبعد أن أقر مجلس الرؤساء التنفيذيين خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها في نيسان/أبريل ٢٠١٣، التزمت المنظومة

مراجعة خطة العمل في ضوء إطار سينداي من أجل وضع حد أدنى من المعايير من أجل التنفيذ ولبناء الاتساق داخل خطة العمل ودعم أهداف التنمية المستدامة والصكوك الأخرى ذات الصلة. ويتوقع أن تعرض خطة العمل المنقحة على مجلس الرؤساء التنفيذيين لإقرارها في عام ٢٠١٦. وقبل هذا الاستعراض، سيُقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج تقرير مرحلي عن نتائج عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن الحد من مخاطر الكوارث منذ اعتماد خطة العمل.

٣٩ - ويكتسي إدماج موضوع مخاطر المناخ والكوارث أولوية متزايدة الأهمية للمؤسسات المالية الدولية. وقد تعهد البنك الدولي بفحص جميع مشاريع المؤسسة الدولية للتنمية فيما يتعلق بمخاطر المناخ والكوارث؛ وإدماج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ والحد من مخاطر الكوارث في جميع أطر الشراكة القطرية الجديدة؛ واعتماد نظام تعقب الفوائد المشتركة لتمويل إدارة مخاطر الكوارث. وفي السنة المالية ٢٠١٤، كانت نسبة ٨٠ في المائة من أطر الشراكة القطرية تراعي المخاطر، و ٤٤ في المائة من مشاريع البنك الدولي تراعي مخاطر المناخ والكوارث، وبلغت الفوائد المشتركة لإدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ ٥,٩ بلايين دولار.

## خامسا - التعاون الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث

٤٠ - ستؤدي المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية دورا حاسما في الانتقال من إطار عمل هيوغو إلى إطار سينداي. فعلى مدى العقد الماضي، اضطلعت المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية بدور أساسي في تعزيز الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني من خلال وضع الاستراتيجيات والآليات. والفرصة سانحة حاليا لإعادة النظر فيها لكفالة أن تعزز زيادة كفاءة التخطيط وتحسن سبل وضع منهجيات وأدوات قائمة على العلم ونشرها، وإنشاء نظم مشتركة للمعلومات، واستحداث أدوات ونشرها، من قبيل المعايير والمدونات والأدلة التشغيلية، وتبادل الممارسات السليمة ودعم برامج التعاون وتنمية القدرات تمشيا مع إطار سينداي. وتوفر المنتديات الإقليمية مجالا للدول لكي تقود ذلك العمل ولتستفيد من الشراكات القائمة وإقامة شراكات جديدة دعما لتنفيذ إطار سينداي.

أفريقيا

٤١ - يوجد حاليا في أفريقيا ٣٢ منتدى وطنيا للحد من مخاطر الكوارث؛ وقدم ٣٢ بلدا تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ أولويات إطار عمل هيوغو؛ وتشارك ٧٣ مدينة وبلدة في

حملة "تمكين المدن من مجابهة الكوارث"؛ ولدى ١٥ بلدا قواعد بيانات وطنية فعالة عن الحسائر الناجمة عن الكوارث، وثمة ٥ قواعد بيانات أخرى قيد الإنشاء. وقد أقر المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية السادسة والعشرين التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، والواردة في نتائج الدورة الثالثة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالأرصاء الجوية الذي عقد في ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٥ في برايا، والدورة الخامسة عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة الذي عقد في الفترة من ٤ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠١٥ في القاهرة، البيان الختامي لمنتدى أفريقيا الإقليمي الخامس المعني بالحد من مخاطر الكوارث الذي عقد بأبوجا في عام ٢٠١٤. وأقرّ في البيان بأن معظم الكوارث في أفريقيا كانت ذات صلة بالمياه وأن من اللازم بذل جهود لمنع نشوب التزاعات كجزء من مجمل الجهود الرامية إلى بناء القدرة على مواجهة الكوارث. وأقرّ بأثر تغير المناخ على المناطق الحضرية، وكذلك بضرورة التخطيط العمراني المراعي للكوارث، وإنفاذ قوانين البناء، والاستثمار في الهياكل الأساسية الحضرية القادرة على مجابهة الكوارث، التي يمكن تطبيقها من أجل تفادي تراكم المزيد من المخاطر.

٤٢ - وتجلت قيادة أصحاب المصلحة على مستويات مختلفة في أفريقيا. إذ اضطلع البرلمانيون بدور قيادي في تشكيل تجمع بشأن الحد من مخاطر الكوارث في كينيا. وقاد المنديبون الشباب الأفارقة بنشاط عملية وضع إطار للحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، وشاركوا في مبادرة مبتكرة مع منظمة "زورق السلام" غير الحكومية عززت الوعي بقدرة المناطق الحضرية على مواجهة الكوارث والسياحة المراعية للمخاطر. وتم الاحتفال باليوم الدولي للحد من الكوارث في عام ٢٠١٤ في عدة بلدان بمشاركة نشطة لكبار السن، وتوج هذا الاحتفال بتنظيم مناسبة عالمية مدتها ثلاثة أيام في جنوب أفريقيا بشأن مساهمة كبار السن في الوقاية من الكوارث، والحد منها، والتخفيف من آثارها.

٤٣ - وفي إطار متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، عقد الاجتماع السابع للفريق العامل الأفريقي المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي شمل جزءا رفيع المستوى، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٥. واضطلعت برئاسته مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من الأمم المتحدة، واستضافته حكومة الكاميرون وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. واستعرض المشاركون في الاجتماع برنامج العمل الموسع من أجل تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث في ضوء إطار سينداي. كما تم أيضا إقرار سلسلة من البرامج دون الإقليمية.

## الدول العربية

٤٤ - يوجد في الدول العربية ١٧ برنامجاً وطنياً للحد من مخاطر الكوارث؛ وقام ١٥ بلداً بتقديم تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات. بموجب إطار عمل هيوغو؛ وتشارك ٢٩٣ مدينة وبلدة في حملة تمكين المدن من مجابهة الكوارث؛ وتمتلك عشرة بلدان قواعد بيانات وطنية بشأن الخسائر الناجمة عن الكوارث تؤدي وظائفها وتأخذ في الاعتبار المسائل الخاصة بالمنطقة، مثل شح المياه والجفاف وتغير المناخ. وقدمت جامعة الدول العربية بانتظام الدعم والتوجيه التشريعيين اللازمين للنهوض بخطة إدارة مخاطر الكوارث في المنطقة العربية.

٤٥ - وأدى التعاون مع جامعة الدول العربية والحكومة المصرية إلى عقد المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث في شرم الشيخ، مصر، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ونتج عن المؤتمر اعتماد إعلان شرم الشيخ بشأن الحد من مخاطر الكوارث، الذي أيده مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة. وتعهّد المشاركون العرب في المؤتمر بالتزامات طوعية خاصة بالمنطقة. ويدعو الإعلان إلى التركيز بقوة على التصدي لمسائل الأمن المائي والغذائي، وآثار تغير المناخ، والظواهر الجوية الشديدة، وإنشاء شبكة عربية للعلم والتكنولوجيا.

٤٦ - وسيعقد اجتماع تحضيرى إقليمي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بالتنسيق مع جامعة الدول العربية من أجل إدماج العناصر الجديدة لإطار سينداي في الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٢٠. ومن المقرر عقد اجتماع على المستوى الوزاري في النصف الأول من عام ٢٠١٦، لكفالة أن يستفيد تنفيذ إطار سينداي على الصعيد العربي من دعم سياسي قوي.

## آسيا والمحيط الهادئ

٤٧ - يوجد في آسيا والمحيط الهادئ ١٧ برنامجاً وطنياً للحد من مخاطر الكوارث؛ وقدم ٤٠ بلداً تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات. بموجب إطار عمل هيوغو؛ وتشارك ٦٥١ مدينة وبلدة في حملة تمكين المدن من مجابهة الكوارث؛ ويمتلك ٢٦ بلداً قواعد بيانات وطنية بشأن الخسائر الناجمة عن الكوارث تؤدي وظائفها. وعُقد اجتماع للشراكة الآسيوية المعنية بالحد من الكوارث شارك فيه ١٧ بلداً في بانكوك في حزيران/يونيه ٢٠١٥ لمناقشة تنفيذ إطار سينداي على الصعيد الإقليمي. واتفق كل من الحكومات وأصحاب المصلحة على وضع خارطة طريق وتوجيهات سياساتية إقليمية من أجل تنفيذ إطار سينداي، وعلى العمل على إعداد تقارير قطرية عن الحالة الراهنة للحد من مخاطر الكوارث، وتحضير

مواد إحاطة من أجل قطاع التنمية، ودعم مشاركة واضعي السياسات والممارسين في قطاع التنمية.

٤٨ - وسيسعى المؤتمر الوزاري الآسيوي المقبل بشأن الحد من مخاطر الكوارث، الذي ستستضيفه الهند في نيودلهي في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، إلى تعزيز المؤتمر بوصفه منتدى إقليميا. ومن المقرر عقد اجتماع على المستوى الوزاري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لمناقشة خارطة طريق لآسيا من أجل تنفيذ إطار سينداي سوف تقدم في المؤتمر في عام ٢٠١٦. وسينصب التركيز على تعزيز دور المنظمات الحكومية الدولية ووضع خطط تنفيذ على الصعيدين الوطني والمحلي.

٤٩ - واعتمدت استراتيجية التنمية القادرة على التكيف مع المناخ ومواجهة الكوارث في المحيط الهادئ في منتدى المحيط الهادئ لإدارة مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٤، الذي عُقد في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه. وتم عرضها في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في ساموا في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وشكل فيه الحد من مخاطر الكوارث موضوعا بارزا. وستقيم الاستراتيجية، التي من المتوقع أن يؤديها قادة منطقة المحيط الهادئ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، صلة وثيقة بين التنفيذ والإبلاغ دعما لإطار سينداي في منطقة المحيط الهادئ. وسيعقد الاجتماع الإقليمي المقبل بشأن الحد من مخاطر الكوارث في منطقة المحيط الهادئ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ في سوا. وفي غضون ذلك، تعمل المؤسسات التجارية والفنادق الصغيرة التي يملكها أشخاص محليون على تحسين قدرتها على التحمل من خلال اعتماد تخطيط استمرارية تصريف الأعمال.

٥٠ - وعقدت الحكومات في منطقة وسط آسيا وجنوب القوقاز اجتماعا وزاريا إقليميا بشأن الحد من مخاطر الكوارث في بيشكيك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، والتزمت بوضع برامج إقليمية ووطنية وتقييمها ورصدها. وسيعقد منتدى وزاري في نيسان/أبريل ٢٠١٦ لتقييم خطوط أساس الحد من مخاطر الكوارث والنظر في خطة عمل إقليمية من أجل تنفيذ إطار سينداي.

## أوروبا

٥١ - ثمة ٢٧ برنامجا وطنيا للحد من مخاطر الكوارث في أوروبا، وقدم ٢٦ بلدا، على الأقل مرة واحدة، تقارير عن رصد تنفيذ إطار عمل هيوغو. وتشارك ٦٠١ مدينة وبلدة في حملة تمكين المدن من مجابهة الكوارث. وفي الوقت الراهن، يملك أربعة بلدان قواعد بيانات وطنية بشأن الخسائر الناجمة عن الكوارث تؤدي وظائفها. واعتمد المجلس الأوروبي خمسة



استنتاجات منفصلة بشأن البلاغ المتعلق بإطار سينداي ترتبط بقدرات إدارة المخاطر، وإدارة المخاطر الشاملة لمسائل الإعاقة، ودور القطاع الخاص في التنمية، وأهداف التنمية المستدامة. وتبين جميع الاستنتاجات تحولا من نهج يركز على الاستجابة إلى آخر يركز على الوقاية. وقام البرلمان الأوروبي، من خلال شبكته المعنية بالحد من مخاطر الكوارث، بحفز المناقشات بشأن القدرة على مواجهة الكوارث في سياق التنمية المستدامة. ويقترح الاتحاد الأوروبي رسميا اعتماد المؤشرات والمنهجية المتعلقة بالخسائر والأضرار التي وضعها مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، مما سيضمن الاتساق مع البلدان غير المنتمة إلى الاتحاد الأوروبي التي تتعهد قواعد بيانات وطنية بشأن الخسائر الناجمة عن الكوارث.

٥٢ - وقامت المفوضية الأوروبية، بالاعتماد على عملية استعراض الأقران الإيجابية التي بدأها المنتدى الأوروبي للحد من مخاطر الكوارث ودعمتها ماليا المفوضية نفسها، بوضع برنامج لاستعراض الأقران يتيح إجراء استعراضات أقران وطنية بشأن المواضيع المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث في إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، وجورجيا، ومالطة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وبالتعاون مع المكتب الإقليمي لأوروبا التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، أصدر اتفاق أوروبا والبحر الأبيض المتوسط المتعلق بالأخطار الكبرى التابع لمجلس أوروبا، مبادئ توجيهية تتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في إدارة مخاطر الكوارث داخل إطار سينداي.

٥٣ - وبعد اعتماد إطار سينداي، تقوم أوروبا بوضع خارطة طريق لتنفيذه من المقرر أن تعتمد في الاجتماع السنوي السادس للمنتدى الأوروبي للحد من مخاطر الكوارث، الذي سيعقد في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ في باريس، وسيشمل جلسة وزارية. وتمضي المنظمات الإقليمية قدما في تخطيط تنفيذ إطار سينداي. وسيقوم مجلس أوروبا بتنظيم دورة وزارية تركز على وضع برنامج مدته أربع سنوات بشأن إدارة مخاطر الكوارث استنادا إلى إطار سينداي، في حين أن المفوضية الأوروبية ستضع خطة عمل بحلول عام ٢٠١٦.

٥٤ - ووافق الاجتماع السنوي الخامس للمنتدى الأوروبي للحد من مخاطر الكوارث، الذي عقد في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في مدريد، على عقد اجتماعات مفتوحة للمنتدى كل سنتين تستضيفها المفوضية الأوروبية بغية الزيادة في تبادل المعارف بشأن التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث؛ ووضع خارطة طريق بشأن مجالات العمل المشتركة لمعالجة تنفيذ إطار سينداي. واتفق على تعيين فنلندا رئيسة وتركيا رئيسة مشاركة، بعد انتهاء فترة رئاسة فرنسا في عام ٢٠١٥؛ وعلى وثيقة ختامية تبرز الدور

الأساسي لعمل التوعية المحلي، والتكيف مع تغير المناخ، وإدارة المخاطر، والحد من الخسائر الناجمة عن الفيضانات، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وزيادة تبادل المعارف والخبرات والممارسات الجيدة.

#### الأمريكتان

٥٥ - يوجد في الأمريكتين ٢٣ برنامجاً وطنياً للحد من مخاطر الكوارث؛ وقدم ٣٢ بلداً تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات. بموجب إطار عمل هيوغو؛ وتشارك ٨٢٢ مدينة وبلدة في حملة تمكين المدن من مجابهة الكوارث؛ ويملك ٢٧ بلداً قواعد بيانات وطنية بشأن الخسائر الناجمة عن الكوارث تؤدي وظائفها. وبناء على الجهود الإقليمية والوطنية الرامية إلى تنفيذ إطار عمل هيوغو في الأمريكتين، سيجتمع الاجتماع الخامس للمنتدى الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين، الذي من المقرر أن يعقد في عام ٢٠١٦، ممثلي البلدان للنظر في الآثار المترتبة على إطار سينداي، بما في ذلك مواءمة السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. ويتوقع أن تتخذ المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية في جميع أنحاء الأمريكتين إجراءات مماثلة.

٥٦ - وشدد المنتدى الاستشاري الثالث لسياسة أمريكا الوسطى بشأن الإدارة المتكاملة للمخاطر، الذي عقد يومي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في السلفادور، على أهمية دمج التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث بوصفهما جزءاً من تنفيذ إطار سينداي.

٥٧ - وأنشأت المنطقة شبكة لوزارات مالية أمريكا اللاتينية معنية بالحد من مخاطر الكوارث، بدعم من الأمم المتحدة، بهدف تشجيع إدماج أكبر لممارسات الاستثمار المراعية لمخاطر الكوارث في التخطيط والإنفاق المتعلقين بالاستثمار العام. ومن خلال الشبكة، تقدم البلدان مساعدة الأقران في تطوير القدرات في وزارات الاقتصاد والمالية في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي من أجل إدماج الاعتبارات المتعلقة بمخاطر الكوارث في نظم الاستثمار العام الوطنية.

### سادساً - المبادرات العالمية ومشاركة أصحاب المصلحة والشراكات

النماذج والمعارف المتصلة بالمخاطر على الصعيد العالمي

٥٨ - قدمت الأمم المتحدة وشركاؤها الدعم لـ ٣٠ بلداً في كفالة الاسترشاد في التخطيط الإنمائي بتقييمات مخاطر الكوارث المتعددة الأخطار والمخاطر المناخية. وقدم الدعم لإنشاء مراكز نموذجية لإدارة الحد من المخاطر في ترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر فرجن

البريطانية، والجمهورية الدومينيكية، وغيانا، بدعم تقني من كوبا، وهو ما يشكل مثالا على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي آسيا والمحيط الهادئ، تم تعزيز القدرات لتقييم آثار المخاطر المناخية على القطاعات الاقتصادية الرئيسية. وقام المعهد العالمي للتعليم والتدريب على الحد من مخاطر الكوارث في جمهورية كوريا بتدريب ٢٠٨٢ مسؤولا حكوميا من ٧٤ بلدا على إدماج الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ في السياسات الإنمائية.

تمكين المدن من مجابهة الكوارث: "مدينتي تستعد"

٥٩ - حتى الآن، تشارك ٢٥٥٠ مدينة في حملة تمكين المدن من مجابهة الكوارث: "مدينتي تستعد". ووفرت أدوات الحملة، أي النظام المحلي لرصد تنفيذ إطار عمل هيوغو، و"العناصر الأساسية العشرة" وسجل الأداء المتعلق بالقدرة على مواجهة الكوارث، للبلديات الوسائل الكفيلة بتحسين فهم وإدارة مخاطر الكوارث. ويصل مجموع سكان كل المدن والحكومات المحلية الملتزمة بالعناصر الأساسية العشرة للحملة من أجل بناء القدرة المحلية على التصدي للكوارث إلى ٧٠٠ مليون نسمة الآن. وتوجد حاليا ٥٤ مدينة نموذجية. وازداد أيضا شيوع استخدام نموذج تعلم المدن من مدن أخرى بوصفه آلية يستعملها المسؤولون عن المدن لتبادل خبراتهم التقنية ودروسهم المستفادة.

المبادرة البرلمانية

٦٠ - يشارك حاليا ١٨٥٠ برلمانيا من ١٦٣ بلدا في المبادرة البرلمانية لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. ويعتبر أكثر من ٣٠ مشرعا من أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية مناصرين للحد من مخاطر الكوارث، إذ يقومون بالدعوة إلى تعميم الحد من مخاطر الكوارث في العمل التشريعي والرقابي للبرلمانات. وفي عام ٢٠١٤، اتخذت الدورة ١٣٠ للجمعية الاتحاد البرلماني الدولي قرارا دعت فيه البرلمانيين إلى إدماج الحد من مخاطر الكوارث في عمليات التخطيط والميزنة الوطنية.

٦١ - وفي مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، التزم البرلمانيون باتخاذ إجراءات للحصول على الدعم من أجل إطار سينداي، وتعزيز الأطر التشريعية، وإجراء مراجعات وتحديثات دورية للتشريعات. وتعهد البرلمانيون أيضا بتقديم الدعم لمبادرة لجنة القانون الدولي المتمثلة في اقتراح مشروع معاهدة بشأن الحد من مخاطر الكوارث، وهو ما سيجعل من الواجب على الدول الحد من مخاطر الكوارث ويرفع حق الأشخاص في عدم التضرر من آثار الكوارث إلى مستوى الحقوق التي ينص عليها القانون العرفي الدولي.

### المبادرة العالمية للمدارس الآمنة

٦٢ - تم في المؤتمر العالمي تقديم وتأييد المبادرة العالمية للمدارس الآمنة، وهي شراكة عالمية تقودها الحكومات لتعزيز تنفيذ نهج المدارس الآمنة على الصعيد الوطني. وجاء تأييد المبادرة بعد عقد اجتماع أول لقادة مبادرة المدارس الآمنة استضافته تركيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وشُرع فيه في وضع خارطة طريق اسطنبول. وتهدف المبادرة إلى دعم البلدان في استحداث مرافق تعلم آمنة، وإدارة الكوارث على مستوى المدارس، وإدماج الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على مواجهتها في التعليم. ومن المقرر أن تستضيف جمهورية إيران الإسلامية الاجتماع الثاني لقادة المدارس الآمنة يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ويدعم ذلك العمل التحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود أمامها في قطاع التعليم، الذي يتألف من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش، ومنظمة إنقاذ الطفولة، ومنظمة الخطة الدولية، ومنظمة الرؤية العالمية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

### مبادرة المستشفيات الآمنة

٦٣ - في المؤتمر العالمي، أطلقت منظمة الصحة العالمية الإطار الشامل للمستشفيات الآمنة، الذي وُضع بناء على الإنجازات التي حققها ٧٩ بلداً قيّمت سلامة أكثر من ٤٠٠٠ مرفق صحي ونفذت إجراءات ملموسة لجعل المستشفيات آمنة وقادرة على أداء مهامها في أوقات الطوارئ. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك الإطار، بالإضافة إلى إصدار الطبعة الثانية من مؤشر سلامة المستشفيات، دوراً حيوياً في تمكين البلدان من تحقيق هدف إطار سينداي المتعلق بالحد من الضرر الملحق بالهياكل الأساسية الحيوية وتعطل الخدمات الأساسية.

### مبادرة "متحدون للصمود في وجه الكوارث"

٦٤ - تؤيد مبادرة "متحدون للصمود في وجه الكوارث" إشراك القطاع الخاص في إطار سينداي وتوضح الدور الذي يقوم به قطاع التأمين في مجال إدارة المخاطر وتحملها وفي مجال الاستثمار المؤسسي، وذلك تمشياً مع الرؤى الخمس للقطاع الخاص من أجل بناء مستقبل قادر على الصمود، التي قامت بصياغتها شراكة القطاع الخاص للحد من مخاطر الكوارث. مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وتمثل مبادرة التزامات قطاع التأمين منتدى يقوم فيه العاملون في قطاع التأمين بدور القيادة من خلال إجراءات ملموسة تشمل إدارة المخاطر ومنتجات التأمين والاستثمار والشراكات وأطر الإفصاح التي تدعم الحد من مخاطر

الكوارث والتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره والإدماج المالي والاستثمار المستدام والمساءلة والشفافية.

### الإنذار المبكر والتأهب

٦٥ - تم تحديد الحاجة إلى مبادرة دولية ترمي إلى تعزيز ونشر نظم الإنذار المبكر المتكاملة والشاملة لعدة مخاطر، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تخفيف تعرضها للمخاطر والتكيف مع تغيّر المناخ، وذلك في إحدى الغايات الواردة ضمن إطار سينداي والتي يُتوخى منها "الزيادة بدرجة كبيرة في ما هو متوافر من نظم الإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة ومن المعلومات والتقييمات عن مخاطر الكوارث وفي إمكانية استفادة الناس بها بحلول عام ٢٠٣٠". وهذا يؤكد الطلب على الإطار العالمي للخدمات المناخية. وتعمل الدول المعنية وشركاؤها على صياغة مبادرات دولية ستطلق في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، التي ستعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وذلك من خلال برنامج عمل ليما - باريس، الذي يضطلع به مكثبي مع رئاستي بيرو وفرنسا لمؤتمر الأطراف وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تم في جميع أنحاء العالم إحياء ذكرى مرور ١٠ سنوات على حدوث كارثة تسونامي في المحيط الهندي، التي أسفرت عن وفاة أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ شخص، ودمرت مجتمعات ساحلية في شتى أنحاء آسيا وفي أجزاء من أفريقيا. وفي حين أن تقدماً كبيراً أُحرز في نظم الإنذار المبكر وفي توعية الجمهور وتنقيفه، تُبرز حوادث تسونامي التي وقعت لاحقاً في اليابان وبلدان المحيط الهادئ ضرورة مواصلة تحسين ذلك.

### اليوم الدولي للحد من الكوارث

٦٦ - في إطار "حملة النهوض" لفترة الخمس سنوات، ركز الاحتفال باليوم الدولي للحد من الكوارث في عام ٢٠١٤ على دور الأشخاص المسنين في بناء القدرة على الصمود أمام الكوارث. وتحت شعار "الصمود طيلة الحياة!" أثار اليوم الدولي الاهتمام بالأشخاص المسنين كجهات فاعلة في الصمود، وولدت هذه الحملة ٤,٥ ملايين تغريدة على موقع تويتر. وبالتعاون مع الرابطة الدولية لمساعدة المسنين (HelpAge International)، أُحرقت دراستان استقصائيتان عن التقدم في السن وتخفيف مخاطر الكوارث. وخلصت الدراستان إلى أن الأشخاص المسنين لديهم قدرات لإعداد أنفسهم لمواجهة الكوارث، ويجب زيادة إشراكهم في وضع الخطط المجتمعية لتخفيف مخاطر الكوارث. وفي عام ٢٠١٥، سيسلط

اليوم الدولي الضوء على الاستفادة من المعارف التقليدية والأصلية والمحلية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وسيكمل "حملة النهوض" التي ركزت في السابق على الأطفال والنساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين.

جائزة الأمم المتحدة ساساكاوا للحد من الكوارث

٦٧ - يدعو إطار سينداي إلى صياغة أدوات فعالة لتوعية الجمهور وتثقيفه، ويذكر من بينها جائزة ساساكاوا للحد من الكوارث. وتشكل الجائزة اعترافاً بأفضل الممارسات وبالتفكير الابتكاري فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث. وقد تم اختيار الشخصية الفائزة بالجائزة في عام ٢٠١٥ من أجل "الجهود الفردية المؤثرة والمتواصلة" التي بذلتها، بما في ذلك ثلاث عقود من التدريس والبحوث التي طبعت سياسات الحد من مخاطر الكوارث.

الاستثمار الواعي بمخاطر الكوارث

٦٨ - منذ أن انطلقت مبادرة رايز (RISE) للحد من مخاطر الكوارث في مقر الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤، قامت ١٠ مؤسسات تجارية وحكومات ومنظمات غير حكومية وشبكات علمية بالانضمام إليها بصفتها جهات شريكة فاعلة أو بالإعراب عن تأييدها لها. وفي عدة مناسبات نظمت في شتى أنحاء الأمريكتين وآسيا وأوروبا، جرت تبادلات بين المدن والحكومات والمؤسسات التجارية والمستثمرين والوكالات الدولية والخبراء في مجال إدارة مخاطر الكوارث، وبدأت الأنشطة الملموسة على الصعيد المحلي والوطني والعالمي. وتستند هذه المبادرة إلى أعمال شراكة القطاع الخاص للحد من مخاطر الكوارث في الجمع بين المؤسسات التجارية والحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل جعل الاستثمارات العامة والخاصة استثمارات واعية بمخاطر الكوارث.

٦٩ - وتواصلت الجهود الرامية إلى إدماج مخاطر الكوارث في النظام المالي وفي مجال صنع القرارات الاقتصادية. وتضم المبادرة ائتلافاً من المؤسسات المحاسبية وكيانات قطاع التأمين وجهات تنظيم القطاع المالي ووكالات التصنيف الائتماني والجهات الرائدة في العلوم، وهي تهدف إلى الاستفادة من الحد من مخاطر الكوارث بواسطة تعزيز القدرة على استيعاب الصدمات المالية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتشجيع القواعد التنظيمية الملائمة. وبعد عرض المبادرة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في عام ٢٠١٤ وفي المؤتمر العالمي، قطعت بشأها التزامات، منها التزامات قطاع التأمين، بأن يتم إدماج الاعتبارات المتعلقة بمخاطر الكوارث والمناخ في جميع فئات الأصول، وبمضاعفة الاستثمارات الواعية

مخاطر الكوارث والمناخ مرتين لتبلغ ٨٤ بليون دولار بحلول الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، ومضاعفتها عشر مرات لتبلغ ٤٢٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠.

عمليات تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث

٧٠ - في إطار الشراكة الثلاثية الأطراف بين الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والأمم المتحدة، أُطلقت أثناء المؤتمر العالمي منهجية تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث ودليل إنشاء أطر الانتعاش من الكوارث. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الانتهاء من عمليات تقييم للاحتياجات بعد وقوع الكوارث شملت خطط إنعاش مفصلة قائمة على القطاعات والمناطق وتضمنت التكاليف واستراتيجيات التنفيذ والجدول الزمنية فيما يتعلق بالانفجار البركاني في كابو فيردي، والفيضانات في ملاوي وموزامبيق، والزلازل الذي وقع في نيبال، والإعصار المداري الذي ضرب فانواتو، وتفشي مرض إيبولا في غرب أفريقيا، أي في غينيا وليبيريا وسيراليون. وتسترشد برامج الإنعاش الحكومية والمتعددة الأطراف الواسعة النطاق بنتائج تلك العمليات.

الفريق الاستشاري العلمي والتقني

٧١ - أثناء المؤتمر العالمي، أُقيمت شراكة علمية وتقنية من أجل تنفيذ إطار سينداي، بناء على أعمال الفريق الاستشاري العلمي والتقني، وبما يشمل خبراء وعلماء من جميع المناطق. وستكون هذه الشراكة مفتوحة لأهم المعاهد والمنظمات العلمية والتقنية الحكومية أو غير الحكومية، والأمم المتحدة، ومراكز الأبحاث، والشبكات والمنتديات التي ستستجيب لنداء الالتزام بتنفيذ إطار سينداي. وسيعقد المؤتمر الأول لشراكة التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا في أوائل عام ٢٠١٦.

## سابعاً - تمويل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

٧٢ - بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، حدد مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث احتياجاته من الموارد اللازمة للقيام بأعماله بمبلغ ٧٠ مليون دولار، مع احتمال أن تزيد هذه الاحتياجات لتصل إلى ٨٠ مليون دولار. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أصدر المكتب مستجدات تمويله التي تضمنت احتياجات شاملة قدرها ٨٠ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وضمت تنظيم منتديات إقليمية للحد من مخاطر الكوارث، وعلى وجه الخصوص، تنظيم المؤتمر العالمي، بما في ذلك عملياته التحضيرية.

٧٣ - وخلال السنوات العشر الماضية، تضاعفت التبرعات المقدمة إلى المكتب أكثر من أربع مرات، وارتفع عدد الجهات المانحة من ١٩ جهة إلى ٢٨ جهة. وعلى خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية وتقلص ميزانيات المعونة، يشير هذا الارتفاع إلى الأهمية التي تكتسيها أعمال المكتب.

٧٤ - ومن أجل تحقيق مزيد من القدرة على التنبؤ بالتمويل وتعزيز استقراره وحسن توقيته، تم خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إبرام ١١ اتفاقاً متعدد السنوات. وتواصل العمل كذلك من أجل الحصول على زيادات في التمويل غير المخصص على أساس متعدد السنوات حيثما أمكن.

٧٥ - وعقب اعتماد إطار سينداي، ونظراً لضرورة الإسراع في تنفيذه، تتواصل الجهود الرامية إلى جمع الأموال اللازمة من التبرعات. وبالفعل، في عام ٢٠١٤، اعترفت الجمعية العامة في قرارها ٢١٩/٦٩ بتزايد الطلب على المكتب وبالحاجة إلى تزويده بموارد إضافية وثابتة يمكن التنبؤ بها وتقديم له في الوقت المناسب، وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم توصيات تتضمن خيارات بشأن تمكين المكتب من أن يقوم بالتنسيق الفعال لتنفيذ إطار سينداي.

٧٦ - غير أنه من المحتمل ألا يكفي الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية في تنسيق تنفيذ إطار سينداي بالنظر إلى استمرار الصعوبات في جمع أموال يمكن التنبؤ بها وثابتة وتقديم في الوقت المناسب عن طريق التبرعات فقط. فالميزانية العادية للأمم المتحدة تغطي تكاليف وظيفة واحدة برتبة مد-١. ومن أجل تعزيز قدرة المكتب بشكل مستقر ويمكن التنبؤ به، استدعو الضرورة إلى أن تنظر الدول الأعضاء في زيادة الموارد المرصودة للمكتب في الميزانية البرنامجية العادية المقررة.

## ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٧ - يمثل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث وعملياته التحضيرية ووثيقته الختامية وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ نقطة تحول فيما يتعلق بالكيفية التي يجب بها معالجة الكوارث وأسبابها في المستقبل.

٧٨ - ويفتح إطار سينداي الآن مرحلة جديدة، وتتضمن رسائله الرئيسية ما يلي:  
(أ) تحويل محور التركيز الأساسي من إدارة الكوارث إلى إدارة المخاطر؛ (ب) ضرورة وضع وتنفيذ سياسات وصكوك قطاعية تشمل الاستثمارات على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي



والعالمي، بحيث تمنع تلك السياسات والصكوك في حد ذاتها نشأة مخاطر جديدة وتحد من المخاطر الموجودة وتعزز القدرة على الصمود؛ (ج) ضرورة وضع نماذج تعاونية جديدة تشمل أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص وفي التعاون الدولي.

٧٩ - ولن يتحقق الحد من مخاطر الكوارث بمجرد تنفيذ إطار سيندائي، بل من خلال تنفيذ جميع الصكوك المتصلة بالتنمية المستدامة والنمو والبيئة وتغير المناخ والإغاثة مع تفسيرها حسب النهج الذي حدده إطار سيندائي، ومع تحمل جميع أصحاب المصلحة قسطهم من المسؤولية. ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن الحد من مخاطر الكوارث تقع على عاتق الدولة وجميع مؤسساتها، فإنها تستلزم مشاركة المجتمع بأسره وتحديد مسؤوليات جميع أصحاب المصلحة بوضوح. والخضوع للمساءلة عن إنشاء المخاطر، إلى جانب الكوارث، هو في حد ذاته النداء المتفق عليه الذي أطلقه إطار سيندائي، وتمثل الأعمال المستمرة التي تقوم بها لجنة القانون الدولي فيما يتعلق بحماية الأشخاص في حالات الكوارث مساهمة بالغة الأهمية في ذلك الاتجاه.

٨٠ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، سيتم إيجاد مجموعة جديدة من صكوك السياسات الدولية بشأن الحد من مخاطر الكوارث وتمويل التنمية والتنمية المستدامة وتغير المناخ. وسيكون الاتساق في التنفيذ ضرورياً وسيشكل تحدياً رئيسياً سيتطلب حسن النية والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة، سواء كانوا ينتمون إلى القطاع العام أو الخاص. وتتيح الأعمال الجارية الرامية إلى وضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الصكوك التي ستتم صياغتها في المستقبل فرصة لتعزيز ذلك الاتساق.

٨١ - وستكتسي آليات التعاون القائمة في مجال الحد من مخاطر الكوارث، مثل المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات الإقليمية والوطنية، أهمية بالغة في دعم اتساق صياغة وتنفيذ السياسات والممارسات في جميع القطاعات، وفي رصد اتجاهات مخاطر الكوارث. وسيكون تكامل أداؤها ومداؤها مصدراً هاماً للمعلومات يمكن أن تستند إليه مداوالات الهيئات الإدارية التابعة للأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن السياسات.

٨٢ - وسيتم تنقيح خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على التحمل بحيث تشمل توقعات منظومة الأمم المتحدة بشأن تقديم الدعم إلى الدول وأصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ إطار سيندائي، وسيتم تعزيز مكتب الأمم المتحدة المعني بالحد من مخاطر الكوارث من أجل تلبية تلك التوقعات.

٨٣ - وعلى ضوء ما سبق ذكره، يوصى بما يلي:

(أ) خلال السنوات الثلاث المقبلة، تقوم الدول بجرد الممارسات المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث وتولي الأولوية لتقييم تلك المخاطر ولتحديد خطوط الأساس من أجل تقييم اتجاهاتها؛

(ب) خلال السنوات الخمس المقبلة، تولى الدول الأولوية لوضع سياسات واستراتيجيات وخطط وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث، وذلك بمشاركة جميع أصحاب المصلحة؛

(ج) تولى الدول الاعتبار الواجب لإنشاء أو تعزيز الآليات الوطنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث، مثل المنتديات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وذلك على ضوء الخصائص الواردة في إطار سينداي؛

(د) تشارك الدول بفعالية في فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث؛

(هـ) تنظر الدول في مؤشرات مخاطر الكوارث ضمن النظم ذات الصلة لقياس التقدم المحرز في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وفي أهدافها، وفي تغيير المناخ، وغير ذلك من الصكوك ذات الصلة؛

(و) تضع الدول في اعتبارها الاستعراضات الدورية للتقدم المحرز في تنفيذ إطار سينداي في سياق عمليات المتابعة المتكاملة والمنسقة المتعلقة بالمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وفي المداولات ذات الصلة التي يجريها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك دورات الاستعراض الشامل للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة؛

(ز) تعزز الدول التعاون الدولي وتتيح وسائل التنفيذ من أجل مساندة البلدان النامية في تنفيذ إطار سينداي، وخاصة في تقييم مخاطر الكوارث وتحديد خطوط الأساس لتقييم اتجاهات مخاطر الكوارث، وفي ذلك السياق، وضع برامج للمساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف تتسم بوعيتها بتلك المخاطر؛

(ح) تنظر الدول في زيادة تبرعاتها المالية التي تقدمها إلى الصندوق الاستئماني للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وفي زيادة الميزانية البرنامجية العادية المقررة لضمان الدعم المناسب التوقيت والمستقر والممكن التنبؤ به لتنفيذ إطار سينداي.